مقـــــدمـــــــة

تمهيد :

تعتبر الزراعـة القـاعدة الاساسـية للبنيـان الاقتصـادى المصـرى ، فهـى التـى توفـر الخامات الضرورية الغذائية والكسائية اللازمة للافراد ، وتمد الصناعات الزراعية وغير الزراعيـة بالشـطر الاكبر مـن المـواد الاوليـة والخامـات الرئيسـية اللازمـة لتشـغيل هـذه الانشطة الاقتصادية . وهى لا تهيئ مادة الصناعة والتجارة فحسب ، بـل ويتوقـف عليهـا قيام ونجاح كل من النشـاط الصنـاعى والتجـارى للافـراد . يضـاف الـى ذلـك كلـه ، أنهـا المصدر الرئيسى لنسبة عالية من الدخل القومى ، ومجالا لعمل الغالبية العظمى من سكان الريـف ، كمـا انهـا عـاملا هامـا مـن العوامـل الرئيسـية المحـددة لحجـم التجـارة الداخليـة والخارجية ، ومكونا هاما لجانب كبير من الصادرات التـى يعتمـد عليهـا فـى توفـير النقـد الاجنبـى الـلازم لـبرامج التنميـة الشـاملة واسـتيراد احتياجـات البـلاد المـتزايدة مـن السـلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية .

ويتأثر القطاع الزراعى ، شانه شأن غيره مـن القطاعـات الاقتصاديـة الانتاجيـة الاخـرى ، بمختلـف السياسـات القوميـة التـى تنتهجهـا الدولـة ، ففـى فـترة السـتينات والسبعينات ، تعرض هذا القطـاع الـى حالـة مـن الجمودوالتدهور ، وتحمـل سياسـات اقتصادية فُرضت عليه، انعكست سلبا على ادائه ، وجعلته عاجزا عن تحقيـق معـدلات نمو متزايده تتواكب مع الزيادة المستمرة فى السكان، وقد أظهرت تطبيقـات السياسـات الزراعية العامة للدولة تعارض اهدافها مع اهداف المزارع الفرد. فيمـا يتعلـق بكيفيـة استغلال الموارد الزراعية . وادى التدخل الحكومى فى بعض حلقات الانتاج الزراعـى عن طريق تحديد الرقعة المزروعـة ببعـض المحـاصيل و/أو فـرض سياسـات سـعرية عمدت الى تحقيق مصلحة الدولة أو مصلحة المستهلكين على حساب القطاع الزراعـى الى ظهور تنـاقض واضـح بيـن اسـتراتيجية الاكتفـاء الذاتـى، والتخصيـص وفقـا لمبـدأ

الميزة النسبية عند وضع التركيب المحصولى المناسب الذى يمكن من خلاله تعظيم صافى الناتج القومى ، كذلك أدى التدخل الحكومى ايضا ، الى اختلال التوازن بين الاسعار المحددة لبعض المحاصيل الزراعية الهامة واسعار السلع والخدمات غير الزراعية ، بالاضافة الى اختلال التوازن بين الاسعار المحددة محليا لهذه المحاصيل واسعارها العالمية ، الامر الذى كانت تمثل فيه السياسة الزراعية خلال تلك الفترة المشار اليها عبئا كبيرا على قطاع الزراعة،أو على الاقل كان يمكن وصفها بأنها سياسة تميزية لصالح المستهلك وقطاعات الاقتصاد القومى الاخرى على حساب قطاع الزراعة[1] .

وفى الثمانينات ، بدأ الاهتمام بالقطاع الزراعى بهدف ازالة الاختلالات والقضاء على معوقات التنمية حيث قامت الدولة باعادة النظر فى بعض علاقات الانتاج الزراعى مثل التوريد الاجبارى للمحاصيل ، وتعديل السياسة السعرية لمختلف المحاصيل لتلائم الاسعار الاقتصادية ، واعطاء اولوية للسياسات التى تزيد من تعظيم العائد من الموارد الزراعية المتاحة . واتجهت الدولة اخيرا الى تبنى سياسة اقتصادية تأخذ بمبدأ التحرر الاقتصادى والتحول من مركزية التخطيط الى منهج التخطيط التأشيرى . وفى اطار سياسة التحرر الاقتصادى شمل التحرر سياسة او خريطة التركيب المحصولى الاجبارى ليتحول الى مجرد سياسة او خريطة للتركيب المحصولى التأشيرى،أى التوجيهى أو الاسترشادى ، واصبح المزارع حرا فى زراعة المحصول الذى يقرره وفقا لحساباته وللظروف الفنية المحيطة به دون ما اجبار أو الزام من الدولة . وهكذا تهدف السياسة الزراعية الحالية الى المشاركة القصوى للقطاع الزراعى ، وتعظيم دور القطاع الخاص فى قيادة عملية التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستخدام الامثل للموارد الزراعية

---

(١) سعد زكى نصار (دكتور) : الآثار الاقتصادية لسياسات وبرامج الاصلاح فى قطاع الزراعة فى مصر ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، القاهرة ،١٩٩٣ ، ص ١

المتاحة ، وترك القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعى وفقا لقوى واليات العرض والطلب وحركة الاسعار المحصولية التى تعد العنصر المحرك لهذه القرارات دون ما تدخل من جانب الدولة .[١]

مشكلة البحث :

يعتبر قطاع الزراعة احد قطاعات التنمية الاقتصادية الرئيسية فى مصر . وتستمد التنمية الاقتصادية مقوماتها من أفضل استعمال لمصادر الثروة ، أو ما يعنى نفس الشئ أنها تقوم على تعاون أوثق بين عوامل الانتاج من موارد طبيعية ،وقوة عامله، ومعدات رأسمالية ،وجهود المنظمين . ويعتمد تدفق الانتاج، ومتوسط الدخول الحقيقية فى أى مجتمع من المجتمعات على الموارد الانتاجية المتاحة من ناحية ، وعلى الكيفية التى تستخدم بها هذه الموارد من ناحية أخرى .

وتنحصر مشكلة البحث فى ان البنيان الزراعى بمحافظة القليوبية يتسم شأنه شأن غيره من البنيانات الزراعية الاخرى فى جمهورية مصر العربية بوجود الكثير من المشاكل المرتبطة بكيفية التوصل الى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصاديةالزراعية المحدودة المتاحة فى انتاج المحاصيل والذى يتحقق اعلى صافى دخل مزرعى منها فى ظل التغيرات الهيكلية فى السياسة الاقتصادية عامة ، والسياسة الزراعية خاصة ، وما أخذت به الدولة من سياسات الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة ، واعطاء الحرية للمزارعين وترك اليات السوق لتوجيه النشاط الاقتصادى ، والحد من تدخل الدولة فى تحديد الرقعة الزراعية من المحاصيل ، وبالتالى الحد من تدخل الدولة فى تحديد التركيب المحصولى . فمن الملاحظ ان معظم المزارعين لا يحققون الكفاءة الانتاجية للمشاريع الانتاجية المزرعية المختلفة التى يقومون بها فى مزارعهم حيث يستخدمون

---

(١) يوسف والى (دكتور) : مصر الخضراء : ماذا اضافت للزراعة والمزارعين ، تحقيق خميس البكرى ونهال شكرى ، جريدة الاهرام ، السنة ١٢٠ – العدد ٣٩٧٤٤، القاهرة ، السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٢٦-٢٧.

الكثير من الموارد الاقتصادية الزراعية بقدر يقل او يفوق المعدل الاقتصادى الأمثل ، كما ان الموارد الاقتصادية المحدودة لا تتوزع بين المناطق الانتاجية المختلفة داخل المحافظة وفقا لمبدأ الحدية .

وتوضيحا لمشكلة البحث يمكن القول بان الرقعة الارضية الزراعية المحدودة فى محافظة القليوبية شأنها شأن غيرها فى المحافظات الاخرى بجمهورية مصر العربية تستغل فى انتاج العديد من الحاصلات الزراعية سواء فى الموسم الشتوى او الصيفى او النيلى ، ويتم توزيع الرقعة الزراعية بين المحاصيل المختلفة وفقا لعديد من الاعتبارات الطبيعية (البيئية)، والاقتصادية ، ويعكس التركيب المحصولى فى موسم زراعى معين كيفية استخدام الرقعة الارضية الزراعية فى انتاج مختلف الزروع ، وبالتالى تحديد الكمية المنتجة من كل سلعة . ومن المعروف أن التركيب المحصولى لجميع محافظات جمهورية مصر العربية كان قبل البدء فى تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى وتحرير الزراعة المصرية وخضوعها لأليات السوق ، يحدد مسبقا من قبل الجهات الحكومية المختصة ، حيث كانت تحدد مساحات المحاصيل الواجب زراعتها فى كل موسم زراعى ، وكانت تفرض على المزارع مساحات وأنواع المحاصيل التى يجب أن تزرع فى أرضه ، وبالتالى كان التركيب المحصولى يتميز بالاستقرار النسبى فى مساحات المحاصيل . أما الأن ، فقد شمل التحرر الاقتصادى سياسة التركيب المحصولى الاجبارى فتحول إلى مجرد سياسة أو خطة للتركيب المحصولى التأشيرى أى الاسترشادى أو التوجيهى ، وأصبح المزارع حرا فى تحديد مساحات وأنواع المحاصيل التى يقرر زراعتها فى أرضه وفقا لحساباته ، متخذا قراره الإنتاجى على اساس اقتصادى بحت ، حيث يقوم بزراعة المحاصيل التى يرى أنها ذات عائد اقتصادي أكبر . تساعد الأربحية أى العائد الصافى للفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة على تفسير اتجاه الزراع أى المنتجين الزراعيين نحو التوسع فى استخدام مواردهم الإنتاجية فى انتاج محصول ما دون الأخر . وبالرجوع إلى الدورة الزراعية الحالية ، وما يترتب عليها من التركيب المحصولى الزراعى الراهن يلاحظ أن القطاع الزراعى بمحافظة القليوبية يواجه مشكلة انخفاض

كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية المحدودة المتاحة وبخاصة موردى الأرض والمياه ، كما يلاحظ أن هذه الدورة وكذلك التركيب المحصولى الراهن لا يمثلان من الوجهة الاقتصادية أكفأ استخدام للموارد الزراعية حيث أن عنصر مياه الرى لا يدخل فى إطار المحاسبة الاقتصادية لهذه الدورة ، غير أن اتخاذ التركيب المحصولى الراهن الوحدة الأرضية وما يستخدم معها من موارد أخرى فى إنتاج محصول معين كأساس للمحاسبة الاقتصادية يترك مياه الرى المحدودة خارج اطار هذه المحاسبة ، لذلك كان من الأهمية بمكان فى ضوء حقيقة محدودية الرقعة الزراعية والطاقة الاروائية التى أتاحت معها المساحة المحصولية ، ضرورة ادخال مياه الرى فى إطار المحاسبة الاقتصادية ، والبحث عن ممكنات الاستخدام الاقتصادى للموارد المائية المتاحة ، وتحليل الاستخدامات الاقتصادية البديلة لمياه الرى بين مختلف مناطق الزراعة ولمختلف المحاصيل عن طريق تقدير ما يمكن أن تتيحه موارد المياه من إنتاج تحت ظروف الاستخدامات البديلة ، مع الأخذ فى هذا التقدير بحقيقتين أولهما تكنولوجية وتختص باحتياج المحاصيل إلى كميات متفاوتة من مياه الرى تبعا لأنواع تلك المحاصيل من ناحية ، وتبعا لمناطق زراعتها من ناحية أخرى ، وأخذ هذه الكميات كمعاملات فنية لا بد من استيفائها لانتاج المحاصيل . والثانية طبيعية وتختص باختلاف موارد مياه الرى عن الموارد الأرضية فيما يتصل بانتقال الأولى وثبات الثانية ، وما يؤدى إليه هذا الاختلاف من تفاوت فى نطاق الاستخدامات البديلة واختيار أفضلها اقتصاديا طالما اتسع هذا النطاق . فيقتضى ثبات الأرض المفاضلة فى استخداماتها بين المحاصيل البديلة على أساس صافى ما يغله كل منها على نفس المساحة الأرضية ، بصرف النظر عن اختلاف حاجاتها إلى مياه الرى ، بينما يقتضى انتقال مياه الرى المفاضلة بين استخداماتها على أساس ما يمكن أن تغله وحدة المياه (أو مايعادل ألف متر مكعب) منها فى أية مساحة مماثلة بأى منطقة زراعية بالنسبة لمجموعة حاصلات بديلة قد تختلف عن حاصلات المنطقة الأولى ، وقد تماثلها ولكنها تختلف عنها فى احتياجاتها المائية .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الموارد الأرضية الزراعية ، والموارد المائية ، والموارد البشرية ، والموارد الرأسمالية بمحافظة القليوبية باعتبارها محددات للإنتاج الزراعى ، وتلعب دورا أساسيا فى توجيه التركيب المحصولى بالمحافظة . كما يهدف إلى دراسة الخصائص الاقتصادية للتركيب المحصولى الراهن بالمحافظة فى الفترة (١٩٧٨ - ١٩٩٥) ، مع دراسة تطور الرقعة المزروعة والغلة الفدانية والإنتاج الكلى للمحاصيل الرئيسية الحقلية والخضرية والفاكهية خلال نفس الفترة ، وأخيرا يهدف هذا البحث إلى إعادة توجيه استخدام الموارد الزراعية بالمحافظة ، وتوزيعها على المشروعات أو الأنشطة الإنتاجية التى تحقق أقصى عائد ممكن ، أى يهدف إلى معظمة استخدام تلك الموارد الزراعية بالحصول على إنتاج أكبر من نفس الموارد ، أو الحصول على نفس الإنتاج من موارد أقل ، لتحقيق أقصى عائد منها وذلك عن طريق وضع بدائل مختلفة للتركيب المحصولى . وبعبارة أخرى ، يهدف هذا البحث إلى التوصل إلى أفضل البدائل للتركيب المحصولى الزراعى بمحافظة القليوبية بحيث يراعى تحقيق الأهداف الأقتصادية الزراعية ، والاستخدام الأمثل لأكثر الموارد الإنتاجية الزراعية تحديدا للإنتاج الزراعى وهى الموارد الأرضية ومياه الرى .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

استخدم فى هذا البحث طرق التحليل الاقتصادى الوصفى لدراسة الموارد الأرضية والموارد المائية والموارد البشرية والموارد الرأسمالية بمحافظة القليوبية . كما استخدمت بعض طرق التحليل الاقتصادى الكمى ، حيث تم الاستعانة بالأساليب التحليلية الاحصائية والرياضية الخاصة بمعاملات الانحدار والارتباط والتحديد واختبار معنوياتها ، هذا إلى جانب استخدام أسلوب البرمجة الخطية بهدف توجيه الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية بمحافظة القليوبية .

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المختلفة للبيانات ، حيث تم الحصول على البيانات المستخدمة من وزارة الزراعة بإداراتها المختلفة وبصفة خاصة الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، ومعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، بالإضافة إلى النشرات الدورية التى تصدرها وزارة الزراعة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومعهد التخطيط القومى . كذلك تم الحصول على بعض البيانات من مديرية الزراعة بالقليوبية وأيضا من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بالقاهرة .

خطة البحث :

يشتمل هذا البحث على أربعة ابواب بعد المقدمة التى اهتمت بتحديد مشكلة البحث واهدافه وطريقه البحث ومصادر البيانات .فقد تناول الباب الأول الاطار النظرى والمرجعى للدراسه فى فصلين اختص اولهما باستعراض الأطار النظرى للتنمية والتخطيط الزراعى حيث تضمن مفاهيم النمو الاقتصادى، والتنمية الاقتصادية ، والتنمية الاقتصادية الزراعية ، واساليبها كذلك مفاهيم التخطيط الأقتصادى ، وانواع التخطيط الأقتصادى، والتخطيط الأقتصادى الزراعى وخصائصه ومهامه ومستوياته .

أما الفصل الثانى فتم تخصيصه للأستعراض المرجعى للدراسات السابقة . وتناول الباب الثانى تحليلا للبنيان الأنتاجى الزراعى فى محافظة القليوبية . بينما إهتم الباب الثالث بعرض البنيان الانتاجى الزراعى الراهن بمحافظة القليوبية. و تم تخصيص الباب الرابع لأستخدام البرمجه الخطيه فى تقديم مجموعة بدائل مقترحه للسياسة الأنتاجيه الزراعية المثلى بمحافظة القليوبية . واخيرا اختتم هذا البحث بموجز تضمن ملخصا للدراسة ، ومجموعه من التوصيات بالاضافة الى الملاحق والمراجع التى تم الاستعانه بها فى اتمام هذا البحث .